

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٠

بشأن تعديل دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين

الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الاسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الاساسى للهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تطبيق معايير المحاسبة المصرية على شركات التأمين؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلاته؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بإصدار دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين؛

وعلى كتاب رئيس الاتحاد المصري لشركات التأمين المؤرخ ٢٠١٩/١/١؛
وعلى المذكرة المعدة من الإدارة المركزية للأشرف والرقابة على شركات التأمين المؤرخة في ٢٠١٩/١/٨،

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٠.

قرر

المادة الأولى

يضاف بند برقم ب/٣٧/٦ لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ نصه كالتالي:

"الإفصاح عما تتقاضاه شركة التأمين التي تمارس التأمين التكافلي بنظام الوكالة من اشتراكات من حملة الوثائق مقابل إدارة أعمال التأمين وإدارة محفظة استثمارات حملة الوثائق في نظام الوكالة على

رئيس الهيئة

ألا تزيد تلك النسبة عن ٣٠ % بالنسبة لعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات ونسبة ٢٥ % لعمليات تأمينات الأشخاص."

المادة الثانية

تضاف فقرة إلى صدر البند رقم ب/٣٧/٣ من الدليل المشار إليه بعالیه نصها كالتالي:
" حقوق حملة الوثائق تتمثل في المخصصات المحددة وفقا لأحكام القانون بالإضافة الى الاحتياطات التي يتم احتجازها من فائض النشاط التأميني القابل للتوزيع على حملة وثائق التأمين التكافلي وهي احتياطي تغطية العجز واحتياطي تذبذب المطالبات وبما لا يجاوز النسبة للاحتياطيين مجتمعين عن ٣٠ % من الفائض القابل للتوزيع على حملة وثائق التأمين المشتركين."

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في جريدة الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر.

رئيس مجلس إدارة الهيئة


د. محمد عمران



٤٦٠٧٦